وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
الدراسات العليا / الدكتوراه

السياسة الخارجية السورية
قبل وبعد الازمة عام ٢٠١١

مروة علي جاسم

١٤٤١هـ بغداد ٢٠٢٠م

المقدمة

تعد السياسة الخارجية السورية احدى اهم المحاور السياسية في المنطقة، فقد شاب العلاقات العراقية _ السورية توتر ملحوظ كان له اثر في تدهور هذه العلاقات، بالرغم من العلاقات الوثيقة التي كانت تربطهما، فالمعروف ان سوريا تمثل عمقاً استراتيجياً مهماً للعراق الى جانب كونهما ذوي انتماء عروبي واحد، ولعل السبب في تدهور العلاقات يعود الى طبيعة الانظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في كلا البلدين، وتباين مواقفهما تجاه العديد من القضايا المطروحة في الساحة السياسية التي كانت مثار جدل تلك الانظمة ابرزها حلف بغداد ومشروع ايزنهاور فضلا عن حرب تشرين الاول ١٩٧٣ والحرب العراقية الايرانية والتي قادت جميعها الى تباين واضح في علاقتهما وصل الى مرحلة قطع العلاقات بين البلدين.

بالرغم من عودة العلاقات الى طبيعتها خلال حقبة التسعينات من خلال الزيارات المتبادلة بين البلدين وعقد العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية ولاسيما في المجال النفطي الا ان تلك العلاقات واجهت تحدياً خطيراً لاسيما بعد أحداث ١١ من ايلول ٢٠٠١.

المحور الاول: السياسة الخارجية السورية اتجاه العراق

السياسة الخارجية هي وسيلة مهمة لتحقيق مصالح الدولة. اهدافها في اطار المجتمع الدولي وبما ان المجتمع الدولي متعدد ومتنوع المصالح والاهداف اذ قانون السياسة الخارجية يجب ان ينسجم مع قانون المجتمع المتغير [١].

اولاً: محددات السياسة الخارجية السورية.

سوريا كغيرها من الدول لايمكن ان تعمل في فراغ وانما تتأثر بعوامل داخلية وخارجية هي التي تحدد السياسة السورية وتعمل ضمنها البيئة الداخلية وماتحتوي من موقع وسكان فأن سوريا لها موقع ستراتيجي كونها تحيط بها الدول العربية اي انها ضمن مجتع عربي اما من ناحية السكان فيتمتعون سكانها بالانسجام والتماسك الاجتماعي والوعي الثقافي والقومي مما جعلها تسعى لتحقيق التضامن العربي وربط المصلحة الوطنية بالمصلحة القومية فقضية العرب هي مركزية بالنسبة للسياسة الخارجية السورية [٢].

فضلاً عن ذلك هيكل النظام السياسي شمل الاحزاب السياسة حيث توجد في سوريا جبهة من الاحزاب والقوى السياسية التقدمية، الجبهة الوطنية التقدمية التي تأسست في عام ١٩٧٢ ويترأسه حزب البعث العربي الاشتراكي اما بالنسبة لجماعات المصالح فلايوجد في

---

(١) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٤.

(٢) هاني خليل، حافظ اسد: الايديولوجية الثورة والفكر السياسي، دار طلاس للدراسات، دمشق، ١٩٨٦، ص٤٤.

سوريا قانون لها لكن تدرج ضمن الاتحادات والنقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة والجمعيات الاهلية[١].

اما الخارجية حيث تتركز السياسة الخارجية السورية على الحيز الاقليمي للشرق الاوسط والمنطقة العربية وهذا ما تطلبه منها تنازلات معينة في الشؤون الدولية اذ ابتدأت بسياسة عدم الانحياز وعرفت بالحياد الايجابي الا انها مالت تدريجياً من حيث السلوك الى مواقف الحركة الاشتراكية وقوى اليسار العالمي[٢].

كذلك تتركز جهودها على المجال العربي انطلاقاً من العقيدة القومية للدولة والرؤى السياسية للرئيس الراحل حافظ اسد وعملت سوريا على وضع خطط وتصورات للسياسة العربية بما ينسجم مع تصوراتها فيها يتعلق بالتضامن الاقليمي الدولي وينتج عن ذلك محورين الاول يخص بلاد الشام او ماعرف بالهلال الخصيب كمجال حيوي وستراتيجي لها وتركز على العراق والاردن ولبنان اما المحور الثاني يهتم بالمجال العربي كونه جزء من السياسة السورية والمعتمد عليه في صنع السياسات الاخرى[٣].

اهم مبادئ السياسة الخارجية السورية:

تنطلق من احترام الشرعية الدولية وتاكيد اهمية وتعزيز دور الامم المتحدة واصلاح مجلس الامن وتعزيز دور الجمعية العامة وكذلك دعم جامعة دول العربية لتحقيق العمل

---

(١) جلال عبد الجواد، انتفاضة الاقصى الفكر وازمة الادارة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص٣٢٠.

(٢) عز الدين القدور، الثوابت السياسية الخارجية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٢، ص٧٤.

(٣) المصدر السابق،

العربي المشترك والتعاون الاقتصادي العربي واعتماد السلام كخيار الاستراتيجي والعمل على اقامة وتشجيع نظام دولي متعدد الاقطاب يقوم على اساس التوازن بدل من هيمنة دولة واحدة وهذا لايمنع من السعي لتطوير وبناء علاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية وتفعيل العلاقات الاخرى كالأوروبية بما يخدم مصلحتها(١).

كانت السياسة الخارجية السورية اتجاه العراق تحمها مجموعة من المشتركات منها قد تكون جغرافية وقيم مجتمعية يحكمها سابقاً حزبا واحد له ايديولوجيا واحدة يمتلك نفس الرؤى والتصورات منذ بداية التقارب بين البلدين منذ عام ١٩٧٩ واراء الطرفين اقامة الوحدة العربية لكن جميع التجارب باءت بالفشل وحصل بين الجانبين بعض الاختلافات ابان الحرب العراقية _ الايرانية عام ١٩٨٠ _ ١٩٨٨، مما ادى الى سوريا اتخاذ موقف غير مسبوق عن طريق امداد النفط العراقي عبر الاراضي السورية وذلك من اجل الضغط على العراق حتى يتخلى عن سياسته اتجاه ايران واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٩١(٢).

لكن بعد عام ٢٠٠٠ حدث تغير في التوجه السوري نحو العراق وبعدها صوت مجلس الامن في القرار ١٤٤١ على العراق قبوله الى الكشف عن ترسانة التدمير الشامل والسماح لمفتشي الامم المتحدة بالعودة الى العراق فجاء التصويت السوري مؤيد لهذا القرار فحسب المسؤولون السوريون ارادت سوريا من هذا التصويت إظهار حسن نيتها والمساعدة في العراق والمنطقة العربية من الحرب فضلاً عن ذلك انهم بينوا رأيهم ضد أي هجوم

(١) كلمة الرئيس السوري بشار الأسد امام القمة العربية الخامسة عشر في شرم الشيخ، وكالة الانباء السورية الرسمية سانا، دمشق، ١ / ٤ / ٢٠٠٣.

(٢) محمد جواد علي، العلاقات_ السورية: وماهي الخيارات المتاحة لتطويرها، مجلة دراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٦_١٩٩٩، ص٣٠.

عسكري على العراق. وهذا ماتبين من خلال الاجراءات التي اتخذتها عندما صارت الحرب أمرا واقعاً فأبقت الحدود مع العراق مفتوحة وكذلك دعت المؤسسة الدينية الرسمية(عبر المفتي الشيخ احمد كفتارو) الى الجهاد ضد القوات الاجنبية في العراق ودعا الرئيس السوري بشار الاسد العرب بأن يقفوا مع العراق ضد الاحتلال الامريكي للعراق[١].

لم يكن هناك مساند لسوريا في هذا الموقف من قبل الدول العربية لذلك جاء سقوط بغداد سريع الامر الذي ارجع عليها بشكل سلبي واصدر الكونغرس الامريكي قانون معاقبة سوريا عام ٢٠٠٣ واثارت مخاوف السوريين بان تكون سوريا بعد العراق من خلال تغيير نظامها[٢].

فبعد هذا الاحداث وتشكيل في العراق حكومة مؤقتة اي انتقالية وهي بداية الحكم الديمقراطي وجدت سوريا نفسها في مواجهة خطر يخيم على نظامها السياسي قد حلت سوريا معادلة اثبات الوجود التي تعد واحدة من سياستها التي اتبعتها في سبيل تحجيم التجربة الامريكية الجديدة في العراق والعمل بكافة الوسائل والضغط في سبيل فشل هذا النموذج الذي يعد من وجهة النظر السورية شر يهدد امنها وسيادتها وبقاء نظامها الدكتاتوري، فبعد الحكم الجديد اخذت سوريا منحى اخر في توجه ولاسيما وان بدأت اصابع الاتهام لسوريا بفتح حدودها لتسلل الارهابيون الى داخل الاراضي العراقية لكن ردت سوريا على ذلك بان عدم استقرار الامن في العراق سيكون له انعكاسات على الامن الوطني في

---

(١) سعدون جوير الدليمي، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية السورية (وجهة نظر عراقية)، مجلة اراء حول الخليج، العدد السابع، مارس _ ٢٠٠٥، ص ٢٩.

(٢) محمد خميس امذيب، قانون معاقبة سوريا وعلاقته بالسياسة الامريكية، صحيفة ٢٦ _ سبتمبر، اراء، العدد ١٩٩٠، ص ١٣.

سـوريا وان سـوريا تعـارض اي عمليـة تسـلل مـن سـوريا الـى داخـل الاراضـي العراقيـة وبالعكس[١].

مما اكد ذلك تعزيز السلطات السورية قواتها العسكرية مع العراق بهدف مراقبة الحدود وذلك بعد الضغط الامريكي عليها بتحريك دولي في مالم تنجح في منع المسلحين من استعمال اراضيها كقاعدة خلفية للعمليات، لكن هذا الامر لم يمنع الحكومة السورية بعد اقامة تبادل دبلوماسي بين الجانب السوري والعراقي من استقبال مليون لاجئ عراقي اختاروا سوريا كملاذاً امناً نتيجة عدم الاستقرار والانفلات الامني واعمال العنف في العراق[٢].

لذلك جاءت بعد عام ٢٠١٠ سياسة سوريا الخارجية بأن تكون اكثر صرامة باتجاه الاجراءات العسكرية والامنية لضبط الحدود وتأمينها وتبادل المعلومات وذلك بكون بدأت الجماعات المسلحة تتغلغل في الداخل السوري وتقوم بأعمال عنف تمهيداً لقلب نظام الحكم بدعم من بعض الاطراف الخارجية[٣]. لذلك لم تستقر سوريا في سياستها الخارجية منذ عام ٢٠١١ والى اليوم.

اما من الناحية التجارية فقد صدر تقرير من اتحاد الغرف التجارية السوري ان صادرات القطاع الخاص السوري الى الاسواق العراقية تجاوزت ال ٨٠٠ مليون دولار امريكي مبيناً ان الصادرات السورية تركزت بشكل رئيسي على المواد الغذائية والبسة ومواد منزلية

---

(١) اثير ناظم باسور و ناجي محمد عبد الله، السياسة الخارجية لدول الجوار في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت، العدد_ ٢٠١٧، العراق، ص٤.

(٢) يسري فودة، في طريق الاذى: من معاقل القاعدة الى حوض داعش، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٣٩.

(٣) اثير ناظم باسور و ناجي محمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٥.

ومنظفات وحاصلات زراعية. وكذلك يؤكد التقرير على ان سوريا تُعد معبراً رئيسياً للسلع الموردة الى العراق حيث تنقل المرافئ السورية مايزيد عن ٤,٥ مليون طن من بضائع الى العراق فضلاً عن ذلك ان الكثير من المشروعات الاستثمارية التي تقام في سوريا تأخذ السوق العراقي كهدف اساسي لتصدير منتجاتها اليه[١].

(١) ستار جبار الجابري، العلاقات _ السورية: دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث والثلاثون، ص٢٨.

المحور الثاني

اولاً: السياسة الخارجية السورية قبل الازمة عام ٢٠١١.

التغيير الذي حصل في العراق لم يكن مقبول عند الحكومة السورية لذلك بدأت عملية شد منذ عام ٢٠٠٣، لكن ادرك الطرفين ان ليس من مصلحة الجانبين استمرار القطيعة والمهاترات السياسية والتصريحات عبر وسائل الاعلام، لذلك اعلنت حكومة دمشق وحكومة بغداد رسمياً أعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما في (٢١ _ تشرين الثاني _ ٢٠٠٦) بعد انقطاع دام ثلاث سنوات من التوتر والاتهامات المتبادلة، فبغداد وجهت الاتهامات مرات عديدة الى الحكومة السورية بتسهيل عناصر إرهابية وعناصر من حزب البعث لتنفيذ عمليات ارهابية في العراق اما الحكومة السورية فكانت من الدول الرافضة لأي تغيير في العراق مناهضة بذلك القرار الامريكي بالحرب على العراق[١].

ثم شهدت العلاقات بين البلدين في (اب ٢٠٠٩) وعلى أثر التفجيرات الارهابية التي استهدفت مبنى وزارة الخارجية العراقية هزة دبلوماسية لمطالبة الحكومة العراقية من الحكومة السورية بتسليم شخصيات عراقية تنتمي الى حزب البعث متواجدين في الاراضي السورية، وهذا ماجعل مجلس الوزراء العراقي استعاء السفير العراقي في سوريا، واتهمت النظام السوري بغض النظر عن نشاط تلك الجماعات والسماح لها بعبور الحدود لتنفيذ نشاطاتها[٢].

ثانياً: السياسة الخارجية السورية بعد الازمة عام ٢٠١١.

بعد اندلاع الازمة السورية في (١٥ _ اذار _ ٢٠١١) تنظر دمشق الى العراق بترقب لخصوصية الجغرافية السياسية والامنية التي تربط بينهما، اذ تشترك دمشق مع بغداد بحدود

---

(١) رياض ذنون محمود العباسي، علاقات دمشق وبغداد امام تحدي الثورة السورية، مركز الجزيرة للدراسات (٢٣ _ تشرين الاول _ ٢٠١١).

(٢) علي السعدي، حزام النار الجعفري والعراق الجديد مفردات المواجهة وملامح السلام، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ٢٠١٠، ص٥٥٥.

حوالي (٦٥٠) كم، بالمقابل جعل الحكومة العراقية تقف على الحياد في التطورات الجارية في سوريا، في نفس الوقت دعمت التطلعات المشروعة للشعب السوري في الحرية والديمقراطية وبناء دولة العدالة الاجتماعية، وفي ظل التطورات الجارية وزيادة سيطرة المعارضة السورية على الاراضي القريبة من الحدود العراقية السورية مما جعل الحكومة العراقية تتجه الى اغلاق الحدود مع سوريا في معبر القائم / البو كمال وبعده معبر ربيعة لحين عام ٢٠١٤ وفي استمرار بداية السيطرة للحكومة السورية على الاراضي بدأ هناك نوع من التفاهم والتواصل[١].

(١) عبد الجليل زيد المرهون، سوريا والعراق وما بينهما، مركز دراسات الجزيرة، (٢٨ _ ٣ _ ٢٠١٣).

المحور الثالث: المؤثرات الدولية الاقليمية على تطور العلاقات العراقية السورية.

١ – المؤثر الامريكي: ترى الولايات المتحدة أن النظام السوري هو من النظم الشرق أوسطية المارقة وقد وصفت الادارة الامريكية النظام السوري بأنه يشكل مع أيران محور شر ينبغي السعي لتغييره، وأنه نظام يرعى "الارهاب" بالوصف الامريكي، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين هما:

أ – أن سوريا ظلت بمنأى عن تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني رغم العديد من المساعي الدولية والإقليمية في هذا المجال، وبالتالي فأن ذلك الكيان يعد سورية خطراً على مستقبله، وبالذات علاقتها مع الفصائل الفلسطينية، وبالتالي فأن هذا الموضوع رسخ في الرؤية الامريكية قصوراً سلبياً عن السياسة السورية.

ب – طبيعة العلاقة السورية الايرانية التي شهدت تصاعداً واضحاً منذ زمن الشاه محمد رضا بهلوي، وترسخت أكثر بعد الثورة الاسلامية في ايران، لذلك كانت تلك العلاقات من أسباب تأزم العلاقات السورية الامريكية.

وسوريا من جانبها ظلت متمسكة وحتى بعد سقوط النظام العراقي بالكثير من المواقف لاسيما في موضوع التفاوض مع الكيان الصهيوني لحل الاشكاليات المتعلقة بالجولان، على الرغم من إنها استجابت لبعض المطالب الامريكية المتعلقة بتواجد مكاتب المنظمات الفلسطينية فوق أراضيها، والتخفيف من حدة خطابها الاعلامي إزاء الاحتلال العراقي، ألا ان الولايات المتحدة ظلت متمسكة باستهداف سورية، فأصدرت في العام ٢٠٠٤ قانوناً سمي بقانون محاسبة سورية الذي حجم من دور الشركات الاستثمارية الامريكية فيها، وأضر بالاقتصاد السوري، فضلاً عن ملاحقة التواجد السوري في لبنان، وذلك باستصدار القرار الأممي ١٥٥٩ القاضي بانسحاب القوات السورية من لبنان، ورغم الاستجابة السورية، الا ان الولايات المتحدة شعرت بأن سورية لم تنحني بما فيه الكفاية، مع ما ترافق من رؤية ايرانية رافضة لأي تقارب سوري أمريكي.

٢ – **المؤثر الايراني:**– أشرنا الى ان العلاقات السورية الإيرانية هي من أوثق العلاقات الدول العربية مع ايران، والمؤثر الايراني على السياسة السورية يبدو في كثير من الاحيان بانه تأثير متداخل، ففي الوقت الذي تعد فيه سورية بمثابة العمق السوقي لايران في سياستها تجاه الكيان الصهيوني، فأن ايران تريد أيضاً من تقوية سورية والجنوب اللبناني ليكونا نطاقاً إقليمياً يؤمن لها قدراً كبيراً من أمنها القومي الذي يعاني من اختلال إقليمي واضح، لاسيما في عاقة ايران المتذبذبة مع دول الخليج العربي، وعدم وضوح علاقتها بالنظام العراقي الجديد.

وحقيقة الامر فأن التوافق الايراني السوري في استهداف الوجود الامريكي في العراق، ومحاولة إشاعة أجواء من عدم الاستقرار فيه يخدم المصلحة المشتركة لكلا الدولتين، ويؤمن قدراً معقولاً من إمكانية إثارة الرأي العام العالمي لما يجري في العراق، وبالتالي أمكانية انسحاب القوات الأمريكية منه، بما يؤمن عاملاً مهما في تعزيز الأمن القومي لهما، وبالتالي يصبح الفاعل الايراني مهماً في توجهات السياسة الخارجية السورية تجاه العراق، وقد لانبالغ إذ ما قلنا عن أي تحسين للعلاقات مع سورية لابد من أن يمر عبر البوابة الايرانية[١].

سبل تطوير العلاقات العراقية السورية.

ان تصوراً عاماً لتحسين العلاقات السورية – العراقية يجب أن يتضمن:

١ – جهود سورية شديدة لمراقبة الحدود مع العراق ومنع تسرب المتسربين، وتمت الاشارة الى ذلك الموضوع أثناء زيارة رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي السيد عبد العزيز الحكيم الى دمشق، الذي قال أنه ناقش مع الرئيس بشار الأسد سلسلة من القضايا، منها " تعاون أستخباري وضبط أمن الحدود وتسليم المجرمين الذين نفذوا أعمالاً إجرامية في العراق" على

(١) طلال عتريس، نتائج وتداعيات احتلال العراق على ايران، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً وأقليمياً، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٢، نيسان ٢٠٠٤، ص ٢٢-٢٥.

أن تأخذ هذه الاتصالات طابعا رسميا في اتفاقية أمنية، وبموازاة ذلك ينبغي للمحادثات الفنية السورية الامريكية أن تهدف إلى التوصل إلى آلية تعاون للدوريات الحدودية ولتجنب الاشتباكات أثناء مطاردة المطلوبين في أراضي الطرف الخر.

٢ – تأسيس مجموعة اتصالات تضم الولايات المتحدة الامريكية والعراق والبلدان المجاورة (بما فيها سورية) لمناقشة مستقبل العراق في المنطقة والبدء بوضع بنية أمنية إقليمية، وهذا مابدأ في تنفيذه في مؤتمر بغداد المنعقد في العاشر من اذار ٢٠٠٧ الذي جمع العراق والولايات المتحدة وسوريا وايران وبقية الدول المجاورة للعراق.

٣ – الانطلاق من مستوى التجارة الحالي نحو إدخال سوريا أكثر في السوق العراقية، ودعوة الشركات السورية للاشتراك في مناقصات مشاريع أعادة البناء، على أن تلتزم عقودها بتقدير الحاجات العراقية من جهة، وأن يتحدد الشركاء السوريون المحتملون وفق قواعد تنافسية.

٤ – تدقيق الحسابات بشكل مشترك بين غرفة التجارة السورية ونظيرها العراقي لها لأثبات المطالبات السورية المشروعة الخاصة بفترة ماقبل الحرب لدى الدائن والمدين، بعد ذلك يجب على سورية تحويل جميع الموجودات العراقية المحتجزة في بنوكها والتي ليس لسورية مطلب حق بها، وكإجراء مؤقت لبناء الثقة على سورية أن تحول على الأقل جزأ من الاموال المتنازع عليه، والتي سيحسم أمرها نهائياً من خلال عملية التدقيق المشتركة أستناداً الى قرار مجلس الامن الدولي١٤٨٣ .

٥ – منع أو محاولة منع العناصر المعادية للنظام الجديد في العراق من العمل أو التحرك من خلال الساحة السورية، وضبط رؤوس الاموال التي تساهم في دعم النشاطات الارهابية في العراق المتحركة عبر الحدود السورية[١].

(١) ماريا فانتابيه، مستقبل سياسة العراق الخارجية يكمن في سورية، معهد كارتيجي، ايار ٢٠١٢.

٦ – ايصال رسالة وقوية ومفهومة لدول الجوار العراقي عموماً، وسورية خصوصاً، إن عدم الاستقرار الأوضاع في العراق وتردي الأمن فيه سينعكس حتماً على دول الجوار جميعاً وسيشعل المنطقة برمتها، وما الاضطرابات التي شهدتها المناطق الكردية السورية، والتفجيرات التي وقعت في ايران إلا دليل على ذلك.

٧ – تطمين القيادة السورية أو منحها تعهدات بأن العراق وأراضيه لن يستخدم في أي محاولة لاستهداف سورية من قبل الأمريكان أو غيرهم.

٨ – تهدئة الخطاب السياسي والاعلامي العراقي تجاه سورية، فليس بالضرورة أن يجاريا الخطاب الاعلامي والسياسي الامريكي الموجه الى سورية، ومحاولة فتح أكثر من بوابة للاتصال مع الحكومة السورية، ومن الممكن الافادة من شبكة العلاقات التي تمتلكها أغلب الاحزاب العراقية مع السوريين، وخاصة تلك التي اتخذت من الاراضي السورية ملجأً لها أو منطلقاً لتحركاتها أبان النظام السابق[١].

(١) ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية السورية: دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث والثلاثون مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٣٠-٣١.

الخاتمة

نستنتج من ذلك ان الجمهورية العربية السورية لها أجندة خاصة تحاول تنفيذها في الشأن العراقي، وفيها تعبير واضح عن هواجس سورية تجاه ما يخطط لها في المستقبل القريب من قبل الإدارة الأمريكية.

إن تأسيس علاقات ايجابية وبناءة بين العراق وسورية لن يتحقق بالتصريحات البراقة، ولا بالخطب المفعمة بالنيات الطيبة، بل عبر العمل المشترك، والحوار الجاد والمسؤول بين الأطراف المعنية، واذا كانت هناك عقبات وتحديات، فأن مسؤولية الطرفين هي تذليل تلك العقبات ومواجهة التحديات، فضلاً عن تعزيز جهود إعادة الاعمار.

لقد كانت الجمهورية العربية السورية ملجأ ومقرا لأغلب الاحزاب العراقية التي عملت في معارضة النظام السابق، وهي الان من أكثر الدول التي تطالب بالمحافظة على استقلال العراق ووحدته وسلامة أراضيه. لذلك يمكن الافادة من ذلك في تحسين العلاقات بين البلدين ورفع هواجس كل طرف تجاه الآخر، فالعراق يتهم سورية بأنها المنفذ الأهم لتحركات المنظمات الارهابية تجاه العراق، وسورية تعتقد أن العراق سيتخذ إن عاجلاً أو أجلاً منطلقاً للاعتداء عليها، وان المؤامرات التي تخشاها ستنطلق جميعا من الاراضي العراقية، لذلك فلابد من المكاشفة والصراحة في التعامل بين البلدين، ووضع مصلحتيهما المشتركة فوق الاعتبارات جميعاً.